مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)
Industrial Economics Journal –Khezzartech
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
المجلد 11/ العدد :01 (2021) ص249-273

دور مجلس المحاسبة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

The role of the Court of Auditors in sustainable development

كمال بن عون [1]*، الوردي خدومة[2]

[1]مخبر اقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي جامعة باتنة1، الحاج لخضر (الجزائر)، kamel.benaoune@gmail.com

[2] جامعة باتنة1، الحاج لخضر، (الجزائر)، louardi.kheddouma@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال: 2021/05/20 **تاريخ القبول:** 2021/06/22

ملخص

حددت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة(الانتوساي) أربعة مجالات حيث يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى بلدانها، تهدف الدراسة إلى إبراز دور مجلس المحاسبة في متابعة وتعزيز جهود الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال دراسة فعاليته أدائه في هذه المجالات.

وتبين من خلال الدراسة أن مجلس المحاسبة يمتلك الصلاحيات الأساسية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، إلا انه بحاجة إلى تطوير وتفعيل جوانب مهمة في وظيفته الرقابية من أجل مساهمة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة؛ مجلس محاسبة؛ انتوساي.

تصنيفات JEL : Q1، M48.

Abstract

The International Organization of Supreme Audit Institutions(INTOSAI) has identified four areas, where it can contribute to achieving sustainable development in their countries. The study aims to highlight the role of the Court of Auditors in following up and strengthening the efforts of the Algerian government to achieve sustainable development, by studying its effectiveness and performance in these areas.

The study showed that the Court of Auditors has the power to contribute in achieving sustainable development; but it must develop and activate important aspects. In its control function, in order to effectively contribute to the achievement of sustainable development in Algeria

Keywords: Sustainable development; Court of Auditors; INTOSAI.

JEL Classification Codes: Q1, M48.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة

لقد استحوذت التنمية المستدامة على اهتمام دولي كبير، وبذلت في هذا الاتجاه جهودا حثيثة ومتواصلة أسهمت فيها العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، ففي سبتمبر 2015 اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة برنامجا عالميا جديدا للتنمية المستدامة بحلول عام 2030، واعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن نجاح هذا البرنامج يتوقف على مشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة، الذين يلتزمون سويا بترقية النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي وحماية البيئة، وأن الأجهزة العليا للرقابة تلعب دورا مهما في تحسين الفعالية والكفاءة، والشفافية في الإدارات العمومية، مشجعة بذلك تحقيق الأولويات والأهداف الوطنية للتنمية وكذا أهداف التنمية على الصعيد الدولي، وقد تفاعلت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) مع هذا التطور من خلال المؤتمر 22 للانكوساي 2016، حيث تم الاتفاق في إعلان أبو ظبي على ضرورة مساهمة أجهزة الرقابة العليا بصفة فعالة في برنامج التنمية المستدامة، ويعتبر مجلس المحاسبة الجهاز الأعلى للرقابة على الأموال العامة في الجزائر، وهو عضو دائم في المنظمة الدولية الانتوساي، وعليه سنطرح **الإشكالية** التالية:

ما مدى مساهمة مجلس المحاسبة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية تم طرح **الفرضية** التالية:

يساهم مجلس المحاسبة بصفة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على المنظمة الدولية الانتوساي، وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وإبراز الآليات المتاحة لمجلس المحاسبة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر ومدى فعاليتها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من كون إدارة الموارد العامة واستخدامها بكفاءة وفعالية يعد من بين الشروط الضرورية والمتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وهذا لا يتحقق إلا بوجود أجهزة رقابة فعالة، ومجلس المحاسبة هو الجهاز الأعلى للرقابة على الأموال العامة في الجزائر، فلابد من الوقوف على مدى فعاليته في تحقيق أهدافه الرقابية.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي الذي يتماشى والتأصيل النظري للبحث، من خلال التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها، والتعريف بالمنظمة الدولية الانتوساي، كما تعتمد على المنهج التحليلي في الدراسة التطبيقية، التي تتطرق إلى صلاحيات مجلس المحاسبة وتحليل بعض المؤشرات في تقاريره، للوقوف على معوقات التنمية المستدامة في الجزائر ودور مجلس المحاسبة في مواجهة هذه المعوقات ومدى فعاليته.

2.التنمية المستدامة والمنظمة الدولية الانتوساي:

بدأ قبول مصطلح التنمية المستدامة على نطاق واسع في أواخر الثمانينات، بوصفه أداة ضرورية لتحقيق النهوض الشامل للحياة الإنسانية بإبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (Strange & Bayley, 2008, p. 26)، وانتشر هذا المفهوم في مختلف دول العالم، واستحوذت على اهتمام العديد من المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والانتوساي.

1.2 مفهوم التنمية المستدامة

لقد تعددت الآراء وتباينت في عطاء مفهوم للتنمية المستدامة في المحافل والمؤتمرات الدولية، فقد عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة في تقريرها لعام 1987 بعنوان (مستقبلنا المشترك)

بأنها:" التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتهم"(عبد البديع، 2001، صفحة 316)، أما منظمة الزراعة والأغذية العالمية(الفاو) فتعرف التنمية المستدامة بأنها: «إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير التقني والمؤسسي على نحو يضمن تحقيق واستمرار إشباع الحاجيات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمستقبلية"(القيسي، 2018، صفحة 210)،كما تناول مفهوم التنمية المستدامة الكثير من الكتاب والمفكرين الاقتصاديين من أمثال ادوارد باربر الذي عرفها بأنها: «ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية، مع أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الإضرار والإساءة إلى البيئة"(الجلبي، 2003، صفحة 41).

فالتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تنصف أجيال المستقبل، فهي لا تراعي فقط تلبية حاجيات الأجيال الحالية، من خلال تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية تؤدي إلى الارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان، بل تسعى إلى الحفاظ على قدرة الأجيال القادمة في تلبية حاجياتهم، من خلال الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وعدم الإضرار بالبيئة، فهي بذلك لا تؤدي مع مرور الزمن إلى تناقص الرأسمال البشري والطبيعي والبيئي سواء على الصعيد المحلي أو العالمي(سنوسي، 2010، الصفحات 96-97).

2.2 أبعاد التنمية المستدامة:

يمكن حصر أبعاد التنمية المستدامة في ثلاث أبعاد رئيسية تعكس في مجموعها أهمية التنمية المستدامة، وتتداخل فيما بينها في تحقيق نقلة نوعية في حياة الفرد والمجتمع وهي: البعد اقتصادي، البعد الاجتماعي، والبعد البيئي(Baddache, 2010, p. 14).

1.2.2 البعد الاقتصادي: يجسد البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الانعكاسات الحالية والمستقبلية للاقتصاد على البيئة والمجتمع، ويستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة الرفاه الاجتماعي إلى أقصى حد والقضاء على الفقر، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وبكفاءة، فاستدامة الرفاه بين الأجيال

تتطلب ضمان ألا يقل تدفق الاستهلاك مع مرور الوقت(قادري و جعيد، 2014، صفحة 23)، ويفرض تغييرا جذريا في أنماط الإنتاج والاستهلاك للحد من هدر الموارد الطبيعية والبحث عن أساليب أكثر فعالية لتلبية الحاجيات الاقتصادية دون الإضرار بالبيئة(بن حاج و مغراوة، 2017، صفحة 158).

2.2.2 البعد البيئي: يعني البعد البيئي للتنمية المستدامة تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة والقادمة مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وحمايتها من التلوث، من خلال الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم، وحماية الأصناف الحيوانية والنباتية من خطر الانقراض، والحد من التغير الكبير في استقرار المناخ العالمي وتدمير طبقة الأوزون، وكذلك إتباع تكنولوجيا زراعية محسنة تزيد الغلة وتتجنب استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات التي تلوث المياه السطحية والجوفية، لذا تعد التنمية البيئية احد مفاتيح التنمية المستدامة والقوة الموجهة للميثاق الأخلاقي لإعادة توصيف العلاقة بين الإنسان ومحيطه(حسون، دواي، و خضير، 2017، صفحة 349).

3.2.2 البعد الاجتماعي: إن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة هو الذي يجعل من النمو وسيلة للتضامن الاجتماعي وتطوير لعملية الاختيار السياسي، فتحقيق الاستدامة الاجتماعية يعني تحقيق العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، وتوفير الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والسكن إلى الفئات الفقيرة من المجتمع، وإتاحة المشاركة السياسية، والقضاء على جميع الفوارق بين سكان الأرياف والمدن، بالإضافة إلى تحدي الزيادة الديمغرافية السريعة وغير المتوازنة، فمن الضروري المحافظة على التوازن بين البعد البيئي والبشري للتنمية المستدامة من خلال إيجاد توازن بين استنزاف الموارد المتاحة وحجم السكان ومتطلبات التنمية بدون التأثير على حاجيات الأجيال القادمة(بن حاج و مغراوة، 2017، صفحة 158).

3.2 المنظمة الدولية الانتوساي وأهداف التنمية المستدامة:

تأسست المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (International Organization of Supreme Audit Institutions) اختصارا(INTOSAI)، كمنظمة غير حكومية سنة 1953 م، وتم اعتمادها كمستشار لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة سنة 1970، مركزها العاصمة النمساوية فيينا، وتضم في عضويتها حاليا 195 جهاز أعلى للرقابة من مختلف دول العالم(INTOSAI)، ووفرت الانتوساي من خلال مؤتمراتها ملتقى للأجهزة العليا للرقابة من مختلف دول العالم لتبادل الأفكار والتجارب، ودراسة كل المقترحات التي من شأنها تنظيم وتطوير أساليب ممارسة الرقابة على الأموال العامة، ودعم مدققي أجهزة الرقابة العليا، وجعل مهامهم تستند إلى أسس وقواعد مقبولة عالميا تسمح بتحسين وتفعيل أدائهم المهني، حيث تم عقد أول مؤتمر لها(المؤتمر التأسيسي) بالعاصمة الكوبية هافانا(2-9 نوفمبر) 1953، بمشاركة 34 عضو، وتم خلاله إعلان تأسيس المنظمة وتحديد 3 سنوات لعقد مؤتمراتها وفي أماكن مختلفة(الانتوساي، 2004، صفحة 16).

وفي شهر سبتمبر من سنة 2015 اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة برنامجا عالميا جديدا للتنمية المستدامة بحلول سنة 2030، استنادا إلى ما تم إحرازه من نجاحات في تحقيق أهداف الألفية للتنمية (2000-2015)، مع إدراج انشغالات جديدة مثل تغير المناخ والسلام والعدالة، وشمل هذا البرنامج خمس مجالات رئيسية وهي الكوكب والازدهار والسلام والأشخاص والشراكة، وتضمن 17 هدفا للتنمية تتفرع منها 169 غاية، هذه الأهداف هي(United Nations): الهدف 1: القضاء على الفقر ، الهدف 2: القضاء على الجوع، الهدف 3: الصحة الجيدة، الهدف 4: التعليم الجيد، الهدف 5: المساواة بين الجنسين، الهدف 6: المياه النظيفة، الهدف 7: الطاقة النظيفة، الهدف 8: العمل اللائق، الهدف 9: الصناعة والابتكار، الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة، الهدف 11: المدن والمجمعات

المستدامة، الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المتوازن، الهدف 13: المناخ، الهدف 14: الحياة المائية، الهدف 15: الحياة في البر، الهدف 16: السلام والعدالة، الهدف 17: الشراكة، وتعتبر الأمم المتحدة منظمة الانتوساي شريك فعال من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (United Nations, 2014, p. 2)، وعلى هذا الأساس عقدت معها العديد من الندوات الثنائية لإبراز دور الأجهزة الرقابية العليا ودعمها لتحقيق التنمية المستدامة على مستوى بلدانها ومن ثم المستوى الدولي.

وقد شكل دور الأجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق بالرقابة ورصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة جوهر موضوع من الموضوعين الرئيسيين للمؤتمر الثاني والعشرون للانتوساي المنعقد في أبو ظبي سنة 2016، والذي استند إلى الانجازات والمبادرات السابقة والتي تهدف إلى تمكين الأجهزة العليا للرقابة من مساعدة حكوماتها المعنية من أجل تحسين مستوى الأداء وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، واختتم المؤتمر أشغاله باعتماد إعلان أبو ظبي ولتزمت الانتوساي من خلاله بتقديم تقارير منتظمة إلى أعضائها حول قضايا الرقابة ذات الصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كالجوانب المتعلقة بتطبيق مناهج وأساليب التدقيق المناسبة وما تسفر عنه من نتائج، وذلك من أجل مشاركة وإعلام وتشجيع أجهزة الرقابة العليا للقيام بعملها بفعالية في هذه الجوانب، واعتماد إطار جديد للإصدارات المهنية للانتوساي، لتحسين معايير الانتوساي بشكل عام ودعم عملية وضع المعايير بشكل خاص، لضمان حصول أجهزة الرقابة على معايير تدقيقية ذات جودة عالية ومعترف بها دوليا تعزز مصداقيتها وفعاليتها(INTOSAI, 2016, p. 2).

الشكل1: الانتوساي شريك فعال في تحقيق التنمية المستدامة.

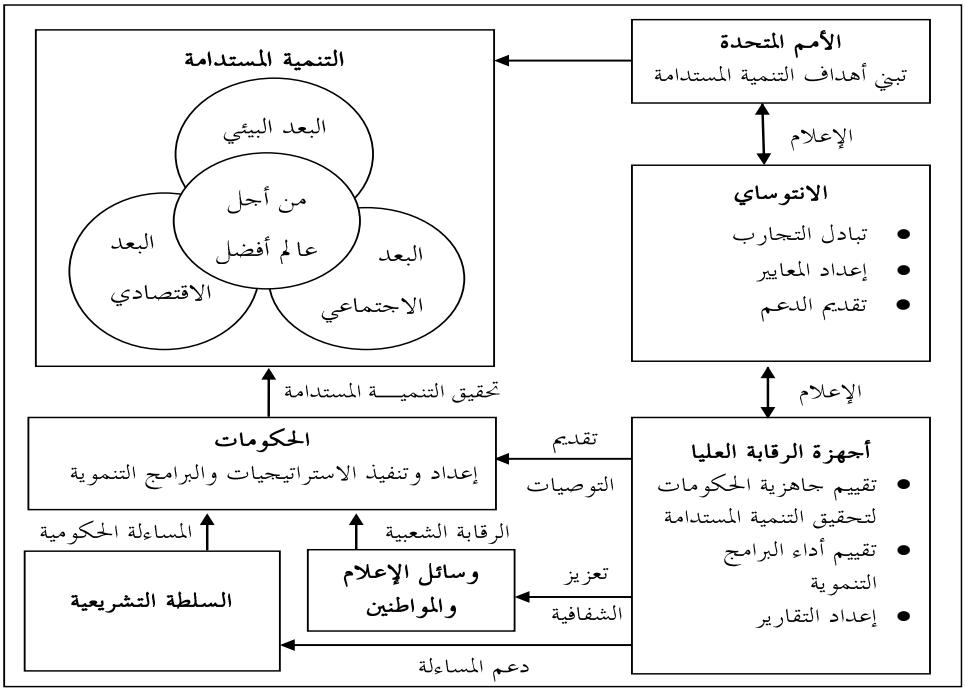

المصدر: من إعداد الباحين.

كما تعتبر مبادرة الانتوساي للتنمية من أهم الهيئات الداعمة لأجهزة الرقابة العليا في 140 دولة نامية الأعضاء في الانتوساي، من أجل تحسين أداء تلك الأجهزة وتعزيز استقلاليتها وكفاءتها المهنية بما في ذلك تطبيق معايير الانتوساي، وتبادل المعرفة ورفع مستوى الفعالية عن طريق بناء الشراكات(INTOSAI, 2016A, p. 15).

3.مجلس المحاسبة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة:

مجلس المحاسبة هو الجهاز الأعلى للرقابة البعدية على الأموال العمومية، تأسس بموجب المادة 190 من الدستور الجزائري لسنة1976، وتم إنشاؤه بصدور الأمر رقم 05.80 المؤرخ في 01 مارس

1980، والمتعلق بممارسته لوظيفته الرقابية، ويخضع حاليا في تسييره للأمر رقم 20.95 المؤرخ في 17 جويلية 1995، المعدل والمتمم بالأمر رقم 02.10 المؤرخ في 26 أوت 2010، والذي يحدد صلاحيات المجلس وتنظيمه وسيره والجزاءات المترتبة عن تحرياته، وتخضع لرقابة مجلس المحاسبة أموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية، وكذلك رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، ويرفع تقريرا سنويا عن عملياته الرقابية إلى رئيس الجمهورية، ويرسل نسخة منه إلى السلطة التشريعية، وينشر التقرير كليا أو جزئيا في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وفق ما نصت عليه المادة 199 من الدستور الحالي والمادة 16 من الأمر رقم 20.95 المعدل والمتمم.

ويتمتع مجلس المحاسبة بالاستقلال الضروري ضمانا للموضوعية والحياد والفعالية في أعماله وفقا للمادة 3 من الأمر رقم 20.95 المعدل والمتمم، والمادة 28 من نفس الأمر والتي نصت على أن:"يتمتع مجلس المحاسبة بالاستقلال في التسيير، ويزود بالموارد البشرية والمادية الضرورية لعمله وتطوير نشاطه"، وقد تم تكريس هذا الاستقلال في الدساتير الجزائرية السابقة، وفي المادة 199 من الدستور الحالي:" مجلس المحاسبة مؤسسة عليا مستقلة للرقابة على الأموال والممتلكات العمومية..."، وتشمل هذه الاستقلالية الاستقلال التنظيمي والوظيفي عن السلطات الثلاث التنفيذية، التشريعية والقضائية.

1.3مهام وصلاحيات مجلس المحاسبة:

يقوم مجلس المحاسبة بعدة مهام رقابية، ويتمتع في ذلك بصلاحيات مالية وإدارية وقضائية واستشارية، وتتمثل مهام مجلس المحاسبة على وجه الخصوص حسب المادة 2 من الأمر رقم 20.95 المؤرخ في 17 جويلية 1995 المعدل والمتمم، في التدقيق في شروط استعمال الموارد والوسائل المادية والأموال العامة من طرف الهيئات التي تدخل في نطاق اختصاصه، وتقييم تسيرها، والتأكد من مطابقة عملياتها المالية والمحاسبية للقوانين والتنظيمات المعمول بها، وتهدف هذه الرقابة إلى تشجيع الاستعمال

المنتظم والصارم للموارد والوسائل المادية والأموال العمومية، وترقية إجبارية تقديم الحسابات وتطوير شفافية تسيير المالية العمومية، والمساهمة في تعزيز الوقاية ومكافحة جميع أشكال الغش والممارسات غير القانونية، التي تشكل تقصيرا في الأخلاقيات وفي واجب التراهة، وتلك التي تضر بالأملاك والأموال العمومية، وتتمثل صلاحيات مجلس المحاسبة كما نص عليه الأمر رقم 20.95 المؤرخ في 17 جويلية 1995، المعدل والمتمم في ما يلي:

1.1.3 الصلاحيات المالية: ترتكز الصلاحيات المالية لمجلس المحاسبة بشكل رئيس على التأكد من سلامة العمليات المالية المتعلقة بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات العامة من الناحية القانونية والمحاسبية، ويمارس هذه الصلاحيات على أساس الوثائق المقدمة أو في عين المكان، فجائيا أو بعد التبليغ، ويحق لمجلس المحاسبة أن يطلب الاطلاع على كل الوثائق اللازمة وأن يجري كل التحريات الضرورية وأن يستمع إلى أي عون في الهيئات الخاضعة لرقابته، وإذا عاين أثناء تحقيقاته حالات أو وقائع أو مخالفات تلحق ضررا بالخزينة العمومية أو بأموال الهيئات الخاضعة لرقابته، أو أثبت أنه تم قبض أو حيازة مبالغ بصفة غير قانونية من قبل أشخاص طبيعيين أو معنويين، في هذه الحالة يتم اطلاع مسؤولي هذه الهيئات قصد اتخاذ الإجراءات اللازمة التي يقتضيها التسيير السليم للأموال العامة، واسترجاع المبالغ المستحقة بكل الطرق القانونية، وإذا اقتضى الأمر إبلاغ السلطات السلمية أو الوصية، أو كل سلطة أخرى مؤهلة، بهذه المعاينات، وهذا دون المساس بحق المتابعة القضائية، فإذا تم اعتبار الوقائع المكتشفة قابلة للوصف الجزائي يتم إرسال تقرير مفصل مدعم بعناصر الإثبات اللازمة إلى النائب العام المختص إقليميا بغرض المتابعات القضائية.

3-1-2 الصلاحيات الإدارية: يمارس مجلس المحاسبة صلاحياته الإدارية من خلال مراقبة حسن استعمال الهيئات الخاضعة لرقابته، للموارد والوسائل المادية والأموال العمومية، وتقييم نوعية تسييرها من حيث الفعالية والكفاءة والاقتصاد، ويتأكد من وجود وملاءمة وفعالية آليات وإجراءات الرقابة الداخلية،

ويوصي في نهاية تحرياته وتحقيقاته بكل الإجراءات التي يراها ملائمة لتحسين الأداء، أما إذا لاحظ نقائص في النصوص التي تسري على شروط استعمال الأموال والوسائل الخاصة بالهيئة محل الرقابة، وتسييرها ومحاسبتها ومراقبتها، فإنه يطلع السلطات المعنية بملاحظاته مصحوبة بالتوصيات الواجب تقديمها، إلا أنه لا يحق له التدخل في إدارة وتسيير هذه الهيئات والنظر في صحة وجدوى السياسات وأهداف البرامج التي سطرتها السلطات الإدارية أو مسؤولو الهيئات المراقبة.

3.1.3 الصلاحيات القضائية: يبرز الاختصاص القضائي لمجلس المحاسبة من خلال اتخاذ القرارات في مجال تقديم حسابات المحاسبين العموميين ومراجعتها، ومراقبة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية، وتطبيق الجزاءات القضائية على المخالفات والأخطاء التي يلاحظها، حيث يمكن لمجلس المحاسبة إصدار غرامات مالية تتراوح بين 000 5 دج و000 50 دج ضد المحاسب العمومي الذي يتأخر في إيداع حساب التسيير والآمر بالصرف الذي يتأخر في إيداع الحساب الإداري، أو رفضهم تقديم أو إرسال الوثائق والمستندات الثبوتية، كما يدقق مجلس المحاسبة في صحة العمليات المادية الموصوفة في حسابات التسيير ومدى مطابقتها للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها، ويمكنه أن يحمل المحاسب العمومي المسؤولية الشخصية والمالية في حالات السرقة أو ضياع الأموال أو القيم أو المواد، ويعاقب بغرامات مالية أيضا أي مسؤول في الهيئات العمومية يرتكب مخالفات لقواعد الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية التي حددتها المادة 88 من الأمر 20.95 المعدل والمتمم.

4.1.3 الصلاحيات الاستشارية: حيث يستشار مجلس المحاسبة في المشاريع التمهيدية للقوانين المتضمنة ضبط الميزانية، ويعد تقارير تقييميه بناء على طلب من الحكومة والتي تقوم بإرسال هذه التقارير إلى السلطة التشريعية، كما يمكن استشار مجلس المحاسبة في مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالمالية العمومية.

2.3 مساهمة مجلس المحاسبة في تحقيق التنمية المستدامة:

تلعب الحكومة الجزائرية دورا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة فهي المسؤولة عن وضع السياسات، وإعداد البرامج الوطنية للتنمية، والتي تكون عادة مصحوبة بمجموعة من الأهداف المطلوب تحقيقها، ولكي تكون هذه السياسات والبرامج فعالة، لابد من متابعتها باستمرار للتأكد من تحقيقها للأهداف والغايات المحددة لها، ومجلس المحاسبة لا يمتلك الصلاحيات لمناقشة السياسات الحكومية والتأثير عليها، لأن ذلك من صلاحيات السلطة التشريعية، إلا أنه يمتلك صلاحيات الرقابة على تنفيذ هذه السياسات والبرامج، وإعداد التقارير بشأنها، وقد حددت منظمة الانتوساي أربع مجالات حيث يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وهي(المتحدة، 2017، الصفحات 4-5): تقييم جاهزية الحكومات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الرقابة على أداء البرامج الحكومية الرئيسية التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف، وإعداد التقارير والإبلاغ بكل شفافية عن نتائج العمليات الرقابية.

2.3.1 تقييم جاهزية الحكومة الجزائرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: إن مجلس المحاسبة من خلال انضمامه إلى النهج الدولي الذي يهدف إلى جعل الأجهزة العليا للرقابة تقدم لحكوماتها مساهمات قيمة ومفيدة لتحقيق ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة شرع سنة 2018 في عملية مراجعة مدى جاهزية الحكومة الجزائرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وارتكزت المراجعة على المنهجية التي أعدها مجلس المحاسبة الهولندي بالتعاون مع مجلس المحاسبة الأوروبي، وقد استفاد مجلس المحاسبة الجزائري في ذلك من برنامج شراكته مع الجهاز الرقابي الهولندي الذي تمت المبادرة به سنة 2016 ويمتد إلى غاية 2021 بتمويل من طرف وزارة الخارجية الهولندية، ويتعلق الأمر بنشاط يقوم به مجلس المحاسبة الهولندي بالاشتراك مع العديد من الدول العربية يخص مجالين هما: النزاهة والتنمية المستدامة، وقبل الشروع في عملية المراجعة نظم مجلس المحاسبة الجزائري يوما دراسيا خصص لإطلاق عملية المراجعة يوم 14 فبراير 2018

بالتعاون مع خبراء من مجلس المحاسبة الهولندي، وبحضور مسؤولين سامين تابعين للوزارات وأجهزة الدولة، واستهدف هذا الحدث إعلام وتعميم وتبني أجندة التنمية المستدامة بحلول 2030 من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة بانجاز المشاريع، ووضع تحت تصرف مجلس المحاسبة جميع البيانات والوثائق والمعلومات ذات الجودة الضرورية الانجاز مهامه.

إن الهدف من مراجعة مدى جاهزية الحكومة الجزائرية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المصادق عليه من طرف الأمم المتحدة يتمثل على الخصوص في تقديم توصيات إلى الحكومة حول كيفية تحسين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتوفير إطار جيد يمكن استعماله لتقييم وإعادة النظر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مراحل لاحقة(مجلس المحاسبة، 2018، الصفحات 724-725)،وقد أنهى مجلس المحاسبة إعداد التقرير في نفس السنة، وتم نشره على الموقع الالكتروني للمجلس، وتضمن العديد من الملاحظات والتوصيات الهامة التي من شأنها تعزيز جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وقد شارك وفد من مجلس المحاسبة برئاسة رئيس المجلس في أشغال الاجتماع الثاني حول مساهمة الأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول 2030، المنظم بالاشتراك بين الأمم المتحدة والانتوساي، والمنعقد بمقر الأمم المتحدة يومي 19و20 جويلية 2018، وقدم الوفد الجزائري مداخلة حول النهج الذي تبناه في انجاز عملية مراجعة مدى جاهزية الحكومة الجزائرية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، واعتبر منظمو هذا الاجتماع تجربة مجلس المحاسبة بمثابة نموذج يقتدى به من قبل الأجهزة العليا للرقابة التي لم تشرع بعد في انجاز المراجعة في هذا المجال(مجلس المحاسبة، 2020، الصفحات 588-589).

2.2.3 الرقابة على برامج التنمية: أن برامج التنمية تعتبر القاعدة التي تعتمد عليها الدول لإحداث تغيرات جذرية في المجال الاقتصادي والاجتماعي (رفع معدلات النمو، تخفيض معدلات البطالة، تحقيق الرفاه الاجتماعي...)، وتكون عادة هذه البرامج متوسطة أو طويلة الأجل، وتحدد لها أهداف إستراتيجية،

كما تخصص لها أموال ضخمة من أجل تحقيق أهدافها، وتمثل ميزانية التجهيز في الجزائر آلية الدولة لدفع النمو الاقتصادي والاجتماعي وتسجيل مختلف البرامج التنموية، ويتم توزيع الاعتمادات من خلالها على قطاعات مختلف تغطي مجالات متنوعة للتنمية وتصب ضمنا في تنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وهذا يشكل مجال واسع لمجلس المحاسبة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال الرقابة على هذه البرامج والوقوف على النقائص والتجاوزات التي قد تطال عمليات تنفيذ الاعتمادات وتقديم التوصيات الضرورية للحد من مظاهر تبديد الأموال العامة وتحسين الأداء والمساعدة في بناء رقابة داخلية فعالة، ومكافحة الفساد بمختلف أشكاله الذي يعتبر أحد أكبر عوائق التنمية المستدامة في الجزائر، من خلال اكتشاف الانحرافات والاختلاسات وجميع مظاهر إهدار الأموال العامة، وردع هذه الممارسات بتطبيق الغرامات المالية على المتورطين أو تحويلهم إلى الجهات القضائية المختصة إذا كانت الوقائع المسجلة يمكن وصفها وصفا جزائيا.

وقد عرفت ميزانية التجهيز خلال العشرين سنة الأخيرة تسجيل الحكومة الجزائرية العديد من البرنامج التنموية(البرنامج الخماسي للتنمية 2000-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009، برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014، وبرنامج توطيد النمو 2015-2019)، والتي تزامنت مع اعتماد الأمم المتحدة لأهداف الألفية للتنمية وأهداف التنمية المستدامة 2030، إلا أنه وإلى غاية سنة 2016 لم يتم تجسيد أي من هذه البرامج على أرض الواقع وعرفت تأخر كبير في عمليات الانجاز، كما هو مبين في الجدول1، ويسجل مجلس المحاسبة بصفة مستمرة من خلال تقاريره السنوية والتقارير التقييمية حول المشاريع التمهيدية لقوانين تسوية الميزانية، ضعف في نسب تنفيذ ميزانية التجهيز وتدني في مستوى تنفيذ البرامج والذي يبقى دون التطلعات والأهداف المحددة للبرامج، لاسيما بخصوص احترام أجال الانجاز ونجاعة التسيير، وهو ما ينعكس سلبا على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

الجدول 1: الوضعية المالية لتنفيذ البرامج موقوفة إلى غاية 2016/12/31.

الوحدة: مليون دج

التعيين	الاعتمادات المخصصة	الاعتمادات المستهلكة	رصيد نهاية السنة	نسبة % الاستهلاك
برنامج تنمية مناطق الجنوب PDRS	491 733	55 658	436 075	11,32
البرنامج الخاص بإعادة البناء PSR	16 255	21	16 234	0,13
برنامج تنمية الهضاب العليا PDHP	478 305	69 117	409 188	14,45
البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC	1 943 214	440 300	1 502 914	22,66
برنامج دعم النمو الاقتصادي PCCE	2 546 960	1 205 159	1 341 801	47,32
برنامج توطين النمو الاقتصادي PACE	866 852	617 646	249 206	71,25
المجموع	**6 343 319**	**2 387 901**	**3 955 418**	**37,64**

المصدر: مجلس المحاسبة، 2019، التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2016، ص 104.

نلاحظ من خلال الجدول تدني مستوى التنفيذ المالي لمختلف البرامج، بلغ أدنى مستوى 0,13% بالنسبة لتنفيذ البرنامج الخاص بإعادة البناء، وأعلى مستوى 71,25 بالنسبة لتنفيذ برنامج توطين النمو الاقتصادي، وهو ما أدى إلى وجود أرصدة مالية كبير في نهاية سنة 2016، بلغت لمجموع البرامج أكثر من 3 955 مليار دج، كما أن البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج دعم النمو الاقتصادي الذين تم تخصيص مبالغ ضخمة لهما تجاوزت 50% من مجموع الاعتمادات المخصصة لجميع البرامج، سجلا نسب تنفيذ دون المتوسط 22,66% و47,32% على التوالي، وهو ما ينعكس سلبا على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسجل البرامج من أجل تحقيقها.

جدول2: تنفيذ ميزانية التجهيز الموزعة حسب القطاعات للسنوات 2015،2016، 2017.

الوحدة: مليون دج

التعيين	2015		2016		2017	
	الاعتمادات المخصصة	نسبة % الاستهلاك	الاعتمادات المخصصة	نسبة % الاستهلاك	الاعتمادات المخصصة	نسبة % الاستهلاك
الصناعة التحويلية	29 401	15,82	25 921	17,08	4 311	61,88
الطاقة والمناجم	683	-	683	-	-	
الفلاحة والري	559 985	44,22	442 856	42,28	252 011	87,11
الخدمات المنتجة	188 719	21,63	188 713	26,15	70 071	64,39
المنشات التحتية الاقتصادية والإدارية	2 015 910	35,15	1 570 217	33,46	670 112	80,87
التربية والتكوين	855 751	26,63	688 812	28,07	230 856	68,61
المنشات التحتية الاجتماعية والثقافية	789 353	17,15	727 600	21,32	219 535	60,02
دعم السكن	692 392	56,16	648 041	53,00	424 159	97,98
مختلفة	1 269 556	56,96	1 169 610	65,36	401 448	98,35
المخططات البلدية للتنمية	254 569	39,06	191 110	47,73	77 638	83,24
مجموع الاعتمادات حسب القطاعات	**6 656 319**	**38,71**	**5 653 563**	**40,93**	**2 350 141**	**80,76**
مجموع الاعتمادات غير الموزعة حسب القطاعات	**666 498**	**12,20**	**689 756**	**10,71**	**449 732**	**89,34**
المجموع العام	**7 322 817**	**36,29**	**6 343 319**	**37,64**	**2 799 873**	**82,14**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: مجلس المحاسبة، التقارير التقييمية حول المشاريع التمهيدية لقوانين تسوية الميزانية للسنوات: 2015، 2016، 2017.

نلاحظ من خلال الجدول ضعف في نسب استهلاك الاعتمادات المخصصة(الميزانية الافتتاحية زائد عمليات السنة) في السنتين 2015 و2016 حيث تراوحت في سنة 2015 بين 15,82% بالنسبة للصناعة التحويلية و56,96% بالنسبة للمختلفة، ورغم التحسن الطفيف في نسب استهلاك الاعتمادات سنة 2016، حيث انتقلت من 38,71% لمجموع الاعتمادات المخصصة حسب القطاعات سنة 2015 الى40,93% سنة 2016، وانحصرت بين 17,08% للصناعة التحويلية و65,36% بالنسبة للمختلفة، إلا أن هذه النسب تبقى ضعيفة مما يعني أن عدد كبير من المشاريع الاستثمارية في جميع

القطاعات تشهد تأخرا في انجازها أو لم يتم الشروع في تنفيذها كما هو الحال بالنسبة لقطاع الطاقة والمناجم، رغم أهمية هذه المشاريع في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، أما بالنسبة إلى التحسن الكبير في نسب استهلاك الاعتمادات لسنة 2017 فيرجعه مجلس المحاسبة إلى قفل حسابات التخصيص الخاص المتعلقة بالبرامج الخماسية للتنمية(البرنامج الخاص بإعادة البناء، البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج دعم النمو الاقتصادي، وبرنامج توطيد النمو) وصب رصيدها النهائي في حساب نتائج الخزينة لسنة 2016(مجلس المحاسبة، 2020أ، صفحة 81)، حيث عرفت هذه السنة انكماش كبير في الموارد المالية للبلاد نتيجة الانخفاض الحاد لأسعار المحروقات، وتوجه الحكومة نحو ترشيد النفقات العامة وتسقيفها في جميع القطاعات مع تجميد العديد من المشاريع خاصة تلك المعطلة، وهو ما انعكس بصورة كبيرة على مبالغ الاعتمادات المخصصة للقطاعات ونسب استهلاكها في سنة 2017 كما هو بارز في الجدول السابق.

كما نلاحظ من خلال الجدول كذلك أن قطاع المنشات التحتية الاقتصادية والإدارية يحظى باهتمام كبير من خلال الاعتمادات المخصص له والتي قدرت بـــ 015,910 2 مليار دج سنة 2015 أي بنسبة تجاوزت 30% من مجموع الاعتمادات المخصصة للقطاعات الأخرى، إلا أن نسبة استهلاك هذه الاعتمادات قدرت لهذه السنة بـــ 35,15% فقط، وانخفضت إلى 33,46% سنة 2016 من الاعتمادات المقدرة بـــ 570,217 1 مليار دج، وهذا يفسر عدم قدرت الحكومة على تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني والخروج من التبعية لقطاع المحروقات، فمن بين البرامج الهامة التي قام مجلس المحاسبة بالتدقيق في شروط تنفيذها برنامج إنشاء 50 منطقة صناعية جديدة نموذجية في إطار احترام المعايير البيئية وتوفير جميع الهياكل القاعدية والخدمات الضروري، والذي أسند انجازه في سنة 2011 للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، بتكلفة إجمالية قدرت بـــ290 مليار دج، وكان مقرر استلامه في أفريل 2018، أشار مجلس المحاسبة في تقريره السنوي 2020 إلى أن تنفيذ هذا البرنامج لم يسفر عن تجسيد

أي منطقة صناعية إلى غاية نهاية 2018(مجلس المحاسبة، 2020، صفحة 90)،مما أدى إلى عدم تحقيق هذا البرنامج لأهدافه الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 3: وضعية المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية للمشروع إلى غاية 2018/12/31.

طبيعة الهدف	الهدف المتوقع	الانجازات	النسبة%
إحداث مناطق صناعية	50	0	0
مناصب العمل التي ستحدث من طرف المتعاملين	154 164	685	0,44
مناصب العمل التي ستحدث من طرف الوكالة	490	87	17
عدد المؤسسات	1 165	8	0,69
الاستثمار المتوقع	1 367 مليار دج	2,013 مليار دج	0,15
تكلفة البرنامج	291 مليار دج	25,74 مليار دج	8,85
التوازن الجهوي	39 ولاية	0	0

المصدر: مجلس المحاسبة، 2020، التقرير السنوي 2020، ص107.

أن مجلس المحاسبة يسجل بصفة متكررة في تقاريره العديد من النقائص والتجاوزات التي تؤدي في مجملها إلى تأخر الانجاز وعدم إتمام تنفيذ الأشغال وارتفاع التكاليف، والتي تتعلق أساسا بعدم احترام القوانين خاصة قانون الصفقات العمومية والتماطل في إتمام الإجراءات ومنح العقود، وغياب التنسيق وعدم الكفاءة والتحكم في مسار المتابعة وتنفيذ الأشغال، مما ينتج عنه عدم تحقيق الأهداف التي تسجل البرامج من أجلها، ويقدم التوصيات الضرورية لتجاوز النقائص المسجلة والحد من التجاوزات وتحسين الأداء، إلا أن النتائج السابقة تظهر أن تحسين كفاءة وفعالية الحكومة في تنفيذ البرامج التنموية يبقى مطلبا صعبا لابد من تحقيقه في كافة القطاعات من أجل تعزيز التنمية المستدامة، (في تقريره السنوي 2020 قدم مجلس المحاسبة 29 توصية تهدف إلى تعزيز آليات الرقابة الداخلية وإرساء تسيير سليم وفعال للأموال والممتلكات العامة، مستخلصة من أشغال الرقابة المنجزة تنفيذا للبرنامج السنوي 2018، كما أنجز 13 تقريرا تفصيليا يتضمن وقائع قابلة للوصف الجزائي موجهة للنواب العامون المختصين إقليميا).

أن تحقيق التقدم في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، قد يؤدي إلى الإضرار بالبيئة(رحالي، 2014، صفحة 158)، ونظرا لتزايد الاهتمام الدولي والمحلي بقضايا البيئة، توسع دور الرقابة العليا لتأخذ بعين الاعتبار الأمور البيئية عند الرقابة على أنشطة الحكومة، ورغم أن القوانين التي تحدد صلاحيات مجلس المحاسبة لا تشير إلى ضرورة إجراءه للرقابة البيئية، إلا أن تقارير مجلس المحاسبة تغطي بالإضافة إلى الأمور الاقتصادية والاجتماعية الأمور البيئية وتحتوي على مجموعة مختلفة من الموضوعات البيئية، على سبيل المثال مشاريع التطهير التي يتم تمويلها في إطار المخططات البلدية للتنمية، والجباية البيئية التي تمثل أحد أدوات السياسة الحكومية لتعزيز الاهتمامات البيئية والحد من التأثيرات السلبية عليها، كما أن مجلس المحاسبة يمارس رقابته على وزارة البيئة والطاقات المتجددة التي تدخل في مجال اختصاصها العديد من السياسات والبرامج التي تصب أساسا في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، حيث يقوم بالتدقيق في شروط استعمالها للموارد والوسائل المادية والأموال العامة، والتأكد من أن الأنشطة التي تمارسها لمنع أو للحد من التأثير على البيئة أو لتحسينها، تتم وفق الإجراءات اللازمة طبقا للتشريعات والقوانين المعمول بها، وبصورة فعالة وبكفاءة واقتصاد في الإنفاق، ويتم إعداد التقارير بالنتائج المتوصل إليها، مع تقديم الملاحظات والتوصيات التي من شأنها تحسين الأداء، وقد أجاز المشرع لمجلس المحاسبة في المادة 58 من الأمر رقم 20.95 المعدل والمتمم استشارة اختصاصيين أو تعيين خبراء من شأنهم إفادته في أشغاله الرقابية.

إن مفهوم الرقابة البيئية من المنظور الواسع للتنمية المستدامة لا يهتم فقط بالرقابة على برنامج معين في المجال البيئي، أو سياسة حكومية معينة، وإنما يمتد للرقابة على جميع أوجه النشاط الحكومي وتأثيره على البيئة، لذلك تواجه مجلس المحاسبة تحديات كبيرة للقيام بالرقابة البيئية بهذا المفهوم سواء من حيث الصلاحيات القانونية الممنوحة له أو من حيث توفره على كفاءات قادرة على القيام بهذا النوع من الرقابة، وكذا وجود معايير رقابية ملائمة يمكن تطبيقها.

3.2.3 رصد التقدم في تحقيق التنمية المستدامة: إن تقييم الأداء الحكومي ورصد التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة يشكلان تحديا لمجلس المحاسبة في ظل تبني الحكومة الجزائرية الميزانية التقليدية، حيث يتم توزيع الاعتمادات على القطاعات دون تحديد دقيق للأهداف، ما ينتج عنه غياب مؤشرات دقيقة لتقييم كفاءة وفعالية كل قطاع، مما أدى إلى استعانة مجلس المحاسبة ببعض النسب والإحصائيات التي من شأنها أن تشكل أدوات تحليلية مناسبة لتقييم الأداء، ورصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف، كونها قابلة للمقارنة في الزمن وذات دلالة فيما يتعلق بطبيعة كل القطاع، فعلى سبيل المثال وزارة التربية الوطنية والمعنية أساسا بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، يعد تقلص حالات الرسوب والتسرب المدرسي من بين الأهداف الرئيسية للقطاع، يرصد مجلس المحاسبة نسب إعادة السنة للأطوار الثلاث ونسب التسرب المدرسي ونسب التغطية البيداغوجية على المستوى الوطني وحسب الولايات من سنة إلى أخرى، ونفس الشيء بالنسبة لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات التي تهدف إلى تحسين الصحة العمومية وظروف التكفل بالمرضى، وتغطي على الخصوص الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، حيث يرصد مجلس المحاسبة معدل شغل الأسرة على مستوى المؤسسات الصحية، ومبلغ الاعتمادات حسب كل سرير، بالإضافة إلى عدد العمليات الجراحية حسب عدد الطاولات، ويقوم المجلس بتحليل المعطيات وتحديد الأسباب التي تعيق التقدم نحو تحقيق الأهداف ويقدم التوصيات الضرورية.

ويؤكد مجلس المحاسبة دائما في توصياته للمصالح المسيرة لوزارة المالية على ضرورة إصلاح المالية العامة وعصرنة الميزانية، وهو ما تجسد بصدور القانون العضوي رقم 15.18 مؤرخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، والذي سيدخل حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2023، وسيساهم في تجسيد السياسات الحكومية وفق مبدأ التسيير المتمحور حول النتائج، انطلاقا من أهداف واضحة ومحددة، مع اعتماد مخطط الميزانية لمدة ثلاث سنوات في إطار البرمجة المتوسطة الأجل، وهو ما يفتح أفاق لرقابة مجلس المحاسبة على

الموازنة العامة في الجزائر، وتقييم الأداء الحكومي طبقا للمعايير الدولية، وقد شرع مجلس المحاسبة في تكوين المدققين في رقابة الأداء في إطار نفس الشراكة مع مجلس المحاسبة الهولندي.

4.2.3 إعداد التقارير والإبلاغ بكل شفافية عن نتائج العمليات الرقابية: إن الأهداف الأساسية لرقابة الأجهزة العليا هي جعل أنشطة الدولة ذات كفاءة وفعالية، وتحسين الشفافية وضمان المساءلة، من خلال القيام بعمليات الرقابة ومتابعة التوصيات وتقديم التقارير إلى السلطة التشريعية ونشرها على نطاق واسع، وبالتالي تحقيق الأولويات والأهداف الوطنية للتنمية وكذا أهداف التنمية على الصعيد الدولي(الامم المتحدة، 2009، صفحة 20)، وقد ألزم المشرع الجزائري مجلس المحاسبة برفع تقرير سنوي بنتائج عملياته الرقابية إلى رئيس الجمهورية، وإرسال نسخة منه إلى السلطة التشريعية ونشره، ويتضمن التقرير السنوي لمجلس المحاسبة أهم الملاحظات والنتائج المستخلصة من عمليات الرقابة المنجزة تنفيذا للبرنامج السنوي، والتوصيات الضرورية لتعزيز آليات الرقابة الداخلية وإرساء تسيير كفء وفعال للأموال العامة، إلا أنه وفي ظل غياب نظام فعال لمتابعة تنفيذ التوصيات من قبل مجلس المحاسبة، وسلطة تشريعية قوية تفرض المساءلة، مع التأخر في إصدار التقرير السنوي عادة سنتين والتقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية بثلاث سنوات، أفقد تقارير مجلس المحاسبة فعاليتها للمساهمة في رفع كفاءة وفعالية الحكومة في تنفيذ برامجها وتحقيق التنمية المستدامة، كما أن هذه التقارير لا تحظى بالاهتمام اللازم من طرف وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين وبالتالي فرض الرقابة الشعبية على أعمال الحكومة وتعزيز فعالية مجلس المحاسبة.

4. خاتمة:

يعتبر تحقيق التنمية المستدامة هدفا مشتركا لجميع دول العالم، خاصة وأن هذه التنمية لا تعنى فقط بزيادة متطلبات الحياة الاقتصادية الملائمة للإنسان كمعدلات النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية، وإنما

تعنى أيضا بالمتغيرات الاجتماعية كالتعليم والرعاية الصحية، فضلا عن وجود بيئة خالية من التلوث، وتبذل الانتوساي جهودا كبيرة من أجل دعم الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في المنظمة وعلى الخصوص الأجهزة الرقابية في الدول النامية، وتوفر لها إطارا مؤسسيا لتبادل الخبرات وتعزيز المهارات المهنية وتحسين جودة وفعالية الرقابة على المال العام، والوصول بها إلى مستويات متطورة في الرقابة على الأداء، والرقابة البيئية، ومحاربة الفساد وكذا الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى بلدانها.

وتعاني الدولة الجزائرية كالعديد من الدول النامية من مشاكل الفساد وسوء إدارة الأموال العامة، وغياب الشفافية والمساءلة، وهو ما أدى إلى تعطيل جل البرامج التنموية وتدني مستويات التنمية، لذلك فمستوى أداء مجلس المحاسبة بصفته الجهاز الأعلى للرقابة وفعاليته هي قضية مهمة لمواجهة التحديات السالفة الذكر، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، إلا أن مجلس المحاسبة افتقد للفعالية وتواجهه تحديات كبيرة في طريق المشاركة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة، وهذا رغم العمل الكبير الذي يقوم به من خلال الكشف عن التجاوزات وإصدار العقوبات، وتقديم التوصيات الضرورية لتحسين الأداء تنفيذا لبرنامج رقابته السنوي، فأغلب الملاحظات المسجلة والتوصيات المقدمة تتكرر في جميع التقارير السنوية، مما يعني عدم تحمل السلطة التنفيذية لمسؤولياتها تجاه الملاحظات المسجلة واتخاذها للإجراءات اللازمة للحد من التجاوزات وتحسين الأداء، وعليه نقترح التوصيات التالية:

– وضع آليات قانونية فعالة لمتابعة تنفيذ توصيات مجلس المحاسبة.

– منح صلاحيات قانونية لمجلس المحاسبة لإجراء الرقابة البيئية، ودعمه بالموارد البشرية المؤهلة والكافية.

– تفعيل الرقابة الشعبية على أعمال الحكومة، من خلال نشر تقارير مجلس المحاسبة على نطاق واسع، وإقامة علاقة فعالة مع وسائل الإعلام المختلفة.

– إقامة علاقات ثنائية مع الجامعات الجزائرية لدعم البحث العلمي فيما تتعلق بمجالات رقابة مجلس المحاسبة والمعايير الدولية للانتوساي.

– دعم وتفعيل الوظيفة الاستشارية لمجلس المحاسبة فيما يتعلق بمشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالمالية العامة.

5. قائمة المراجع:

Baddache, F. (2010). *d'éveloppement durable.* Papis,France: troisième tirage,Groupe Eyrolles.

INTOSAI. (n.d.). Retrieved MAI 13, 2021, from https://www.Intosai.org.

INTOSAI. (2016A). *Srategic Plan 2017-2022.*

INTOSAI. (2016). *The Abu Dhabi Declaration.* Abu Dhabi.United Arab Emirates.

Strange, T., & Bayley, A. (2008). *Le developpement durable,a la croisée de l'économie de la société, et de l'environnement.*Paris,France: OCDE.

United Nations. (n.d.). Retrieved MAI 13, 2021, from https://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals/.

United Nations. (2014). *Resolution adopted by The General Assembly N° 69/288, 19 December 2014.*

الامم المتحدة. (2009). *تقرير حول الندوة 20 بين الأمم المتحدة والانتوساي، الانتوساي شريك فعال في الشبكة الدولية لمكافحة الفساد، تحقيق الشفافية من أجل توفير الأمن الاجتماعي والحد من الفقر، ، 11-13 فيفري .* فيينا.

الامم المتحدة. (2017). نتائج وتوصيات الندوة 24 للامم المتحدة والانتوساي، الرقمنة والبيانات المفتوحة واستخراج البيانات، اهميتها وتأثيرها في مجريات العمليات الرقابية لدى الاجهزة العليا للرقابة ، ومتابعة مساهماتها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة, 31 ماي –2 جوان. فيينا.

الانتوساي. (2004). الانتوساي 20 ستة (1953-2003). الولايات المتحدة الامريكية: اصدار خاص بالمنظمة الدولية الانتوساي

اياد بشير عبد القادر الجلبي. (2003). التنمية الاقتصادية والبيئة بين فشل السوق والسياسة الاقتصادية. اطروحة دكتوراه, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة الموصل، العراق.جيلالي بن حاج، و فتيحة مغراوة. (2017). التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي, دراسة الاستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد 2015. *مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 1* ، 152-167.

حجيلة رحالي. (2014). التنمية في ظل المتغيرات العالمية، من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة. *مجلة معارف، المجلد 9، العدد 17* ، 152-176.

سعيدة سنوسي. (2010). الاثار البيئية والصحية للاستهلاك الصناعي للطاقة الحفرية ودور التنمية المستدامة, دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة باجي مختار, عنابة.

عبد الله محمد حسون، مهدي صالح دواي، و اسراء عبد الرحمان خضير. (2017). التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد. *مجلة ديالى للبحوث الانسانية, العدد67* ، 338-356.

مجلس المحاسبة. (2020أ). *التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية 2017*. الجزائر.

مجلس المحاسبة. (2018). *التقرير السنوي 2018*. الجزائر.

مجلس المحاسبة. (2020). *التقريرالسنوي 2020*. الجزائر.

محمد الطاهر قادري، و محمد جعيد. (2014). لمحة عن واقع التنمية المستدامة في الجزائر بين الفكر والتطبيق. *مجلة البديل الاقتصادي, المجلد، العدد 1* ، 08-39.

محمد عبد البديع. (2001). *اقتصاد حماية البيئة*. مصر: دار الامين للطباعة والنشر.

وفاء غازي القيسي. (2018). دور البيئة والتنوع البيولوجي في التنمية المستدامة. *مجلة الهندسة والتكنولوجيا,المجلد 36, العدد الخاص 3* ، 206-220.

Industrial Economics Review (KHAZZARTECH)
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
Volume: 11 / N°: 01 (2021)
p 249-273

The role of the Court of Auditors in sustainable development

Kamel Benaoune[1†], Louardi Kheddouma[2]

[1] Laboratoire économie d'entreprise et gestion appliquée L.E.E.G.A University of Batna1, Hadj Lakhdar, (Algeria).
kamel.benaoune@gmail.com
[2] University of Batna1, Hadj Lakhdar, (Algeria)
louardi.kheddouma@univ-batna.dz

***Received*: 20-05-2021** ***Accepted*: 22-06-2021**

Abstract
The International Organization of Supreme Audit Institutions(INTOSAI) has identified four areas, where it can contribute to achieving sustainable development in their countries. The study aims to highlight the role of the Court of Auditors in following up and strengthening the efforts of the Algerian government to achieve sustainable development, by studying its effectiveness and performance in these areas.
The study showed that the Court of Auditors has the power to contribute in achieving sustainable development; but it must develop and activate important aspects. In its control function, in order to effectively contribute to the achievement of sustainable development in Algeria

Keywords:
Sustainable development;
Court of Auditors;
INTOSAI.
JEL Classification Codes: Q1, M48.

† Corresponding author